

كويتي عيراق
داد كاي بالاي نييتيحاوي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤١/اتحادية/٢٠١١

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/٦/١٠ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وكرم طه محمد وأكرم أحمد بيهان و محمد صائب التفشيني وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو اللمن الماذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز : أكرم جوده أيليج - وكيله المحامي نبيل ميجر .

المميز عليه : نسمة شائف جواد - وكيلها المحامي طارق الركابي .

جهة التمييز :

كانت محكمة بداءة القرنة قد قررت في الدعوى المرقمة (٢٧/اعتراضية/٢٠١٠) وفي جلسة المرافعة المؤرخة (٢٠١١/٥/٢) رفض الدفع المقدم من وكيل المميز (المدعي) بعدم دستورية البند (ثانياً) من قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (١١٩٨) في (٢/١١/٩٧٧) بدعوى وذلك بواسطتها الى المحكمة الاتحادية العليا والمسجل لديها بعدد (١٠٧/ب/٢٠١١) بحجة مخالفته نص المادة (١٩) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ ولمخالفته للفقرة (ب) من المادة (٦٣) من دستور جمهورية العراق المؤقت لعام ١٩٧٠ ولعدم قناعة وكيل المدعي بقرار الرفض طعن فيه تمييزاً لدى هذه المحكمة بموجب لائحته التمييزية المؤرخة (٢٠١١/٥/٣) طالباً نقضه وقبول الدعوى بعدم الدستورية ومن ثم إصدار الحكم العادل بعدم دستورية المادة (ثانياً) من القرار المشار إليه وفقاً وذلك للأسباب الواردة في لائحته التمييزية .

القرار :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على القرار المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون ، لأنه لدى الرجوع إلى (البند /ثانياً/ أ) من قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم

كو^٧ ماري عيراق

داد كاي بالآي نيئتياحيادي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤١/اتحادية/٢٠١١

(١١٩٨) في (٩٧٧/١١/٢) تبين انه نص على (تفصل محكمة البداية في الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القرار ويكون قرارها قابلاً للطعن فيه تمييزاً لدى محكمة الاستئناف التابعة لها تلك المحكمة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التبليغ به وقرار محكمة الاستئناف في هذا الشأن غير قابل للطعن فيه عن طريق تصحيح القرار) ونص في (الفقرة - ب - منه) على (تعتبر الدعاوى المشمولة بأحكام هذا القرار من الدعاوى المستعجلة). ولدى الرجوع إلى المادة (١٩) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ تبين عدم وجود أية علاقة بين نص البند (ثانياً) من قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (١١٩٨) لسنة ١٩٧٧ وبين المادة (١٩) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥. وان النص في الفقرة (أ) من البند (ثانياً) من قرار مجلس قيادة الثورة المنحل أنفاً على جعل النظر في الطعون التمييزية الناشئة عن تطبيق القرار المذكور انفاً في القرارات الصادرة من محاكم البداية أمام محكمة الاستئناف التابعة لها تلك المحكمة هو من خيار المشرع ولا يعد مخالفاً لأحكام المادة (١٩) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ او أية مادة أخرى في الدستور، لذا يكون الطعن التمييزي فاقداً لسنده القانوني مما يقتضي رده، لذا قررت المحكمة الاتحادية العليا رده مع تحميل المميز رسم التمييز وصدور القرار بالاتفاق في ١٠/٢/٢٠١١.

الرئيس

مدحت المحمود

العضو

فاروق محمد السامي

العضو

جعفر ناصر حسين

العضو

أكرم طه محمد

العضو

أكرم احمد بابان

العضو

محمد صائب النقشبدي

العضو

عبود صالح التميمي

العضو

ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو

حسين أبو الثمن